العنوان:	قرار إزالة الجدار العازل الإسرائيلي بين محكمة لاهاي و الأمم المتحدة
المصدر:	مجلة العرب والمستقبل - مركز دراسات وبحوث الوطن العربي بجامعة المستنصرية - العراق
المؤلف الرئيسي:	عبد الوهاب، كنعن خورشيد
المجلد/العدد:	س 2, ع 7
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	تموز / جمادى الاخرة
الصفحات:	25 - 30
رقم MD:	329977
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القرارات الدولية، الجدار العازل، القضية الفلسطينية، محكمة العدل الدولية، القانون الدولي، إسرائيل، الفلسطينيون، الجمعية العامة للامم المتحدة، جامعة الدول العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/329977

قرار إزالة الجدار العازل (الإسرائيلي) بين محكمة لاهاي والأمم المتحدة

م.م كنعان خورشيد عبد الوهاب
قسم الدراسات التاريخية

نبذه عامة عن الجدار

في حزيران ٢٠٠٣ باشرت الحكومة (الإسرائيلية) إنشاء جدار ضخم داخل الأراضي الفلسطينية التي تحتلها قواتها .وحينما يكتمل الجدار سيكون طوله نحو ٢٨٠ – ٤٠٠ ميل ، وسيكلف إسرائيل قرابة ١،٤ مليار دولار . في نقاط معينة يبلغ ارتفاع الجدار نحو ٢٦ قدماً.وقد شيد بالأسمنت / او الأسلاك الشائكة ، وزود بأجهزة إلكترونية لالتقاط حركة الأشخاص .كما تم – حيثما سمحت طبيعة الأرض – حفر خنادق على الجانب الفلسطيني من الجدار . فيما تمتد على الجانب(الإسرائيلي) طبقة رملية ناعمة او تربة طينية بمحاذاة الجدار لالتقاط آثار الأقدام ، فضلاً عن تلغيم أجزاء من هذه المنطقة . والى جانب منطقة التعقب هذه يوجد طريق معبد تستخدمه عربات الدوريات العسكرية (الإسرائيلية).

ان المسار الذي يسلكه الجدار الذي يطلق عليه الفلسطينيون اسم " جدار التمييز العنصري" لايتبع ((الخط الأخضر)) الذي يرسم الحدود الفلسطينية – (الإسرائيلية) قبل حرب ١٩٦٧ ، بل هو في بعض المناطق يقطع أربعة أميال داخل الضفة الغربية ، ويدمج قرابة نصف المستعمرات (الاسرائيلية) المقامة في هذه الضفة . وعلى ذلك ، فان الفلسطينيين سيكونون معزولين تماماً عن مزارعهم ، واماكن عملهم ، ومدارسهم وعياداتهم الصحية ، وغيرها من منشات الخدمات الاجتماعية .

وفي الوقت الحاضر ، هنالك اكثر من (١٠١) الف فلسطيني تضمهم (١٦) قرية موجودون في مواقع بين الجدار و(اسرائيل) ، الى جانب ان (٧٠) الف فلسطيني سيجدون انفسهم – بعد ان يكتمل الجدار – في اراض خالية من البشر . واخيراً ، اصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية امراً الى الاف الفلسطينيين الذين يعيشون بين الجدار والخط الأخضر بالحصول على تصاريح للعيش في مساكنهم والعمل في أرضهم الزراعية .

كذلك ، ستتم مصادرة ١٠% في الأقل من الضفة الغربية من قبل إسرائيل خلال عملية تشييد الجدار . ولكن الأسوأ من ذلك كله ، هي تلك الكارثة الإنسانية التي توشك أن تحل بالأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للإجراءات البالغة القسوة التي تفرضها قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠ . وطبقاً لما ذكره جان زيغلر المقرر الخاص للأمم المتحدة ، فأن من شأن الجدار العازل أن يفاقم هذا الوضع العسير أصلا :((أن الجدار يعد من جانب كثيرين تعبيراً حسياً عن إضفاء الطابع البانتوستاني * على المناطق الفلسطينية من حيث انه يقوم بدور استراتيجي سياسي لتقسيم الأرض ، وفصل الشعب الفلسطيني في خمس مقاطعات (كانتونات) او بانتوستانات لاتكاد تكون متاخمة بعضها إلى بعض ومحرومة من حدود دولية .. وهذا يصل إلى حد سلب هيكلي لحق الحصول على الطعام ، كما انه سيعرقل للابد إمكانية أن يكون للفلسطينيين اقتصاد قادر على الحياة ، أو أن يحققوا اكتفاء ذاتيا في الغذاء كدولة متماسكة ذات حدود دولية)) .

---

* يشير مصطلح الـ (بانتوستان) تاريخياً الى الاقليم المنعزل الذي خصص كموطن للسود في ظل دولة التميز العنصري في جنوبي افريقيا.

ومن هنا فأن تشييد (إسرائيل) للجدار يؤدي إلى أزمة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.أن مصلحة إسرائيل في توفير أمن لمواطنيها ليست مبرراً لتجويع السكان الفلسطينيين وهذا ما اعلنته وكالات الامم المتحدة ، فضلاً عن كل منظمة غير حكومية حققت في تبرير اسرائيل لتشييد الجدار قائلة ، ان الجدار لايخدم مصلحة امنية ، وانما – على العكس –يشكل انتهاكا صارخاً لحقوق الانسان . وضمن هذا السياق صرح خافير سولانا ، منسق الشؤون السياسية والامنية للاتحاد الاوربي خلال زيارته الاخيرة التي قام بها الى اسرائيل في تموز من هذا العام ، قائلاً : ((من الضروري ايجاد التوازن بين الاحتياجات الامنية الاسرائيلية ، والاحتياجات الانسانية الفلسطينية)) .

مضمون القرار الصادر من محكمة العدل لدولية بخصوص ازالة الجدار العازل (الاسرائيلي)

في ٨ كانون الاول ٢٠٠٣ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً يطالب محكمة العدل الدولية في لاهاي بموجب البند ٦٥ من دستور المحكمة لتقديم رايها الاستشاري حول السؤال الذي مفاده : ((ماهي العواقب القانونية الناجمة عن اقامة الجدار الذي تبنيه (اسرائيل) في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، كما جاء في تقرير الامين العام على وفق احكام ومبادئ القانون الدولي ، بضمنها معاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة ذات الصلة " .

بعد ١٣٦ يوماً من المداولات ، وجدت محكمة العدل الدولية في لاهاي - هولندة ، بجميع قضاتها (بأستثناء القاضي الامريكي) ان (اسرائيل) تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي في بنائها جدار الفصل الذي تقيمه في عمق الضفة الغربية المحتلة ، وطالبتها بوقف البناء فيه وهدم ماشيد منه حتى الان . كما دعت المحكمة ، (اسرائيل) الى دفع تعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا بسبب بنائه . ورفض جميع القضاة ال (١٥) بمن فيهم الامريكي ادعاءات (اسرائيل) بأنها ((أي المحكمة) لاتتمتع بصلاحيات النظر في شرعية الجدار ومزاعمها بأنه كان ضرورياً لاعتبارات امنية .

وقد جاء في حيثيات القرار ان اسرائيل" انتهكت ببناء الجدار الفاصل ،القانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان ، بسبب المساس بحرية حركة المواطنين الفلسطينيين ، وفي حقوقهم المتعلقة بمجالي التربية والصحة ". ودعا القضاة ، من بينهم قاضيان عربيان من مصر والاردن في ملخص قرارهم ، الامم المتحدة الى بحث الخطوات اللازمة " لانهاء الوضع الذي لايحتمل والنتاج عن بناء الجدار وتعزيز وجود الشرطة جراء ذلك ، واخذ رأي المحكمة بعين الاعتبار " . وبناء على ما تقدم ، وطبقاً لما جاء في حيثيات القرار الذي ورد في(٦٨) صفحة قررت المحكمة :

اولاً : بأجماع القضاة ال(١٥) وجدت المحكمة وخلافاً للادعاءات الاسرائيلية والامريكية وبعض الدول الاوربية ، ان من صلاحياتها القانونية اعطاء الرأي الاستشاري المطلوب.

ثانياً : بموافقة (١٤) قاضياً واعتراض القاضي الامريكي بيرغينثال) قررت المحكمة تلبية طلب تقديم الرأي الاستشاري .

ثالثاً : (١-١٤) ان اقامة الجدار الذي تبنيه اسرائيل وهي الدولة المحتلة فوق الاراضي الفلسطينية المحتلة بمافيها مدينة القدس الشرقية ومحيطها ، تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

رابعاً : (١-١٤) ان اسرائيل ملزمة بالتوقف عن انتهاك القانون الدولي ، وهي بذلك ملزمة بوقف العمل في اقامة الجدار الذي تبنيه في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها وهدم مابني منه .

خامساً : (١-١٤) اسرائيل ملزمة بدفع تعويضات عن جميع الاضرار الناجمة عن اقامة الجدار في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها .

سادساً: (١٣) مع ، و٢ ضد ، هما الامريكي والهولندي) ان جميع الدول ملزمة بألاتعترف بالوضع غير القانوني الناجم عن اقامة الجدار ، ويجب الا تقدم الدعم المالي او المساعدة في الحفاظ على الوضع الناجم عن اقامة الجدار . وعلى جميع الدول الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة (١٢أب ١٩٤٩)٩٩ المتعلقة بحماية المدنين في اوقات الحرب ، ان تضمن في الوقت الذي تحترم فيه ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، التزام اسرائيل بالقانون الانساني كما هو مجسد في المعاهدة .

سابعاً: (١ـ١٤) على المم المتحدة وخاصة الجمعية العامة ومجلس الامن ان يفكرا في الاجراء المطلوب عمله لوضع حد للوضع غير القانوني الناجم عن اقامة الجدار ، اخذين بنظر الاعتبار الرأي الاستشاري هذا.

ثامناً : (١ـ١٤) ان الجدار في مساره المختار ، يسلب حقوق عدد من الفلسطينين المقيمين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ،وان الانتهاكات الناجمة عن مسار الجدار لايمكن تبريرها بأغراض عسكرية طارئة او امن قومي او نظام عام .

تاسعاً : (١ـ١٤) ان اسرائيل ملزمة بأن تنفذ تعهداتها بأحترام حق الفلسطينين في تقرير المصير ، وبألتزاماتها بموجب القانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي . والاهم من ذلك يجب ان تضم حرية الحركة ودخول الاماكن المقدسة الخاضعة لسيطرتها .

تباين الاراء من قرار لاهاي

اولاً :الفلسطينيون

وصف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قرار محكمة العدل الدولية بالقرار الرائع وشكر المحكمة في لاهاي عليه ، وقال انه "نصر للفلسطينيين ولكل الشعوب الحرة في العالم " فيما عد رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع ، القرار تاريخياً ودعا نبيل ابو ردينة ، احد مستشاري عرفات ، المجتمع الدولي الى فرض عقوبات على اسرائيل .وكان ابو ردينة قد صرح لوكالة الصحافة الفرنسية قائلاً ان القرار يشكل " انتصاراً للحق الفلسطيني والقانون الدولي " . واضاف ان القرار " صفعة حقيقية لاسرائيل " مشيراً الى انه "سيدخل اسرائيل عزلة دولية ".

ومن جانب اخر دعا وزير شؤون المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات ، المجتمع الدولي والولايات المتحدة الى " الكف عن التعامل مع اسرئيل كدولة فوق القانون الدولي " واضاف قائلاً : "ان الخيارات السياسية مفتوحة الان امام السلطة الفلسطينية ، ومنها العودة الى الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي بشأن اسرائيل " . اما مصطفى البرغوثي ، عضو الوفد الفلسطيني الى لاهاي ، فيرى ان هذا القرار "هو وسام على صدر كل مواطن فلسطيني واجه الاحتلال وممارسته ، وتصدى لمحاولات بناء الجدار ، ومنهم من دفع حياته ثمناً لذلك " وتابع البرغوثي القول ان الامم المتحدة الان اصبحت مطالبة بأتخاذ قرار دولي مشابه لما اتخذته ضد جنوبي افريقيا في الماضي بعد صدور حكم ادانته واضح من جانب المحكمة نفسها ضد التمييز العنصري في هذا البلد .

ورداً على سؤال اخر حول توقع ردود افعال من جانب تل ابيب ، قال البرغوثي :

((إن القرار هزيمة كبيرة لحكومة تل ابيب و ممارساتها وسياساتها ، ونحن لا نستبعد أية ردود فعل وبأي شكل من جانب حكومة أرييل شارون ، ولكن عندها يأتي دور المجموعة الدولية)) .

ثانياً : (الأسرأئيليون)

كانت (اسرائيل) قد قبلت نصيحة حلفائها في الأدارة الأمريكية ، ولذلك لم تبد رداً فضاً تجاه قرار لاهاي ، وانما خرجت بموقف يبدو معتدلاً في ظاهره ، إذ قالت إنها لاتمانع في هدم الجدار العازل أو تغيير مساره ، لكنها تشترط لذلك أن تتوصل الى إتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين أولاً،لتضمن أمنها وسلامتها. وقال المتحدث بلسان رئيس الوزراء الأسرائيلي،أفي بزنر:((إن هذا الجدار هومسألة حدوديه متنازع عليها بين

الأسرائيليين وبين الفلسطينيين ، ولا مكان لأن تتدخل محكمة العدل الدولية فيه إلا إذا طلب الطرفان ذلك منها)) . وتجاهل بذلك أن الطرف الثاني (أي الفلسطيني) هو الذي توجه الى المحكمة بهذا الطلب . وكانت الحكومة الاسرائيلية قد استعدت بوقت مسبق وبالأشتراك مع ممثلين عن الادارة الأمريكية ، لمجابهة هذا اليوم وكيفية الرد على قرار المحكمة حال صدوره رسمياً ، واتفقوا ألا يهاجموا المحكمة بل يواصلون العمل على نزع الشرعية عنها ، والتاكيد في الوقت نفسه على ان الجدار ليس مقدساً وانه ((أقيم لأسباب الحظر الأمني ، وعندما يزول الحظر ، نزيل الجدار)) . ويجدر بالذكر أن اسرائيل تصر على أن الجدار لازم لمنع تسلل الأنتحاريين من الضفة الغربية ، فيما يعده الفلسطينيون وسيلة لأنتزاع الأرض .

أما في الساحة (الاسرائيلية) السياسية فقد تباينت الأراء حسب التركيبة السياسية والحزبية . ففي اليمين المتطرف عدوا القرار معادياً لأسرائيل ، دون أن ينسوا الأشارة به لأنه يعد الى هدم الجدار الذي ((يفصل بين اليهود واليهود في أرض اسرائيل)) . بينما تماثل رأي اليمين الوسط مع موقف الحكومة الذي يرفض تدخل الحكومة الدولية . وقال سلفان شالوم ، وزير الخارجية الأسرائيلية إن اسرائل دولة ديمقراطية توجد فيها محكمة عدل عليا ، وقراراتها هي الملزمة لها . ويجدر بالذكر أن المحكمة (الأسرائلية) العليا كانت قد امرت الحكومة (الاسرائيلية) في الاسبوع الأول من شهر تموز ٢٠٠٤ بتعديل (٤٠) كيلومتراً من مسار الجدار قرب القدس ، دون أن تنسى التاكيد على اهمية الجدار الذي بدأت العمل في انشائه عام ٢٠٠٢ ، وهو قد أفاد فعلا الهدف المعلن له بالحيلولة دون وقوع تفجيرات انتحارية ضد اسرائيليين .

وفي المعاضة (الاسرائيلية) اليسارية والوسطى وفي الجناح اللبرالي (مثل شينوي والعمل ، تم التاكيد على أن الحكومة قد ارتكبت حماقة عندما أقامت الجدار في مساره الحالي،((فلو تم بناؤه على الخط الأخضر لما كان أحد قد اعترض عليه)) .

أما في اليسار الراديكالي(مثل حزب باحد) فقد هاجموا الحكومة بشدة على ما سببته وتسببه من حرج لأسرائيل أمام العالم .

ولاننسى كذلك ،ان الأحزاب العربية الوطنية في اسرائيل كانوا قد هاجموا الحكومة وطالبوها بالالتزام بقرار المحكمة الدولية .

بيد أن الأهم من كل هذه الآراء والمواقف ، هو الموقف الذي اصر فيه شارون على وجوب مواصلة بناء الجدار دون أن يبدي اهتماماً كبيراً بقرار المحكمة الدولية الذي أصدر رئيس أركان الجيش موشيه بياناً حوله قال فيه ((ان الحكومة الدولية تعتمد على نظام بحث قديم بعيد عن أحاسيس الناس في المنطقة)) .

في الواقع ان اكثر الجهات اعتراضاً على قرار لاهاي كانت الحكومة الاسرائيلية ذاتها وبجميع اعضائها تقريباً. فمن جانب هذه الحكومة قال متحث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ان الهدف من اقامة الجدار هو انقاذ الارواح ، وان المحكمة الدولية فشلت في معالجة ماوصفه بانه (الارهاب الفلسطيني) فيما اتسم راي احد مستشاري شارون بحقد واضح ، وهو يقول ان القرار سيجد مكان له في سلة مهملات التاريخ .

وذهب وزير المالية ، بنيامين نتنياهو ، الى ابعد من هذا ، بالاستهزاء بامكانية صدور قرار من الامم المتحدة التي كانت قد نقلت الأمر برمته الى محكمة العدل الدولية . وقال ان أعضاء الجمعية العامة ، ((يستطيعون ان يقولوا ان الارض مسطحة ، لكن ذلك لن يجعل الامر قانوني ، وله يجعله حقيقياً ولن يجعله عادلاً)) . ومهما يكن الامر ، وبصرف النظر عن تباين الاراء التي ابدتها الاطراف والجهات الاسرائيلية بمختلف اطيافها ، فأن اسرائيل قد رفضت رسمياً قبول قرار محكمة العدل الدولية ، وقالت انه غير ملزم ، وتعهدت باستكمال العمل في الجدار .

ثالثاً: الجامعة العربية

رأت الجامعة العربية القرار "أنتصاراً للقانون الدولي ومبادىء الحق والعدالة والشرعية". وقال حسام زكي المتحدث الرسمي بأسم الأمين العام للجامعة ان المجتمع الدولي ينبغي أن ينظر الآن بعد وضوح الصورة القانونية ، في كيفية حمل أسرائيل على الأمتثال للقانون الدولي ، مشدداً على أهمية عدم أستثناء اسرائيل من تنفيذ أحكام هذا القانون تحت أية ذرائع . وشدد على أن "بناء الجدار التوسعي فوق الأراضي المحتلة هو خطة لا يمكن تصحيحها الا بأزالة الأجزاء التي تم بناؤها".

رابعاً: أميركا والأتحاد الأوربي ودول أخرى

قبل أعلان القرار رسمياً من قبل محكمة العدل الدولية كان توماس برغنثال القاضي الأميركي في هذه المحكمة ، وهو يهودي الديانة ، قد صوت ضد جميع بنود قرار المحكمة بأستثناء صلاحيتها في النظر بشرعية الجدار ، ثم أعلن المتحدث بأسم البيت الأبيض سكوت مكليلان قائلاً "نحن لا نعتقد ان تلك المحكمة هي المحفل المناسب لحل قضية ذات صبغة سياسية . فهذه قضية ينبغي حلها من خلال العملية القائمة ، وهي تحديداً خريطة الطريق" . ثم أضاف بمرونة أكثر : "نحن ندرك بالتأكيد حاجة (أسرائيل) للدفاع عن نفسها وحماية الشعب الأسرائيلي ، ومن المهم كذلك أن يسمحوا للشعب الفلسطيني بالتنقل بحرية داخل تلك المنطقة ". وفي بروكسل قالت المفوضية الأوربية أن حكم محكمة العدل الدولية يؤكد في ما يبدو وجهة نظر الأتحاد الأوربي التي ترى الجدار غير شرعي ، وحثت الأسرائيليين على أزالته.

من جانبها قالت ريتادوسنبرج زوجة رئيس البنك المركزي الأوربي السابق ورئيسة منظمة " أوقفوا الأحتلال" ومقرها في هولندة ، انها سعيدة جداً لأجماع المحكمة على قرار يدين بناء الجدار الفاصل ويؤكد عدم شرعيته . وأضافت أنها تأمل في "ان تقوم الأمم المتحدة بأتخاذ القرار الملائم بعد هذا الحكم . وأتمنى أيضاً ان يمر القرار في المنظمة الدولية من دون ان تلجأ أية دولة لأستخدام حق الفيتو لمساندة اسرائيل بعد ان أثبت القضاء الدولي عدم احترامها للشرعية الدولية والأنتهاكات المستمرة التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني.

ويجدر بالذكر ان وزارة الخارجية الأميركية كانت قد وضعت في وقت سابق ، الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية وقالت فيه ان الجدار الذي بنته اسرائيل في الضفة الغربية غير قانوني وتجب ازالته ، بأنه حكم غيرمناسب . وقال ريتشارد باوتشر المتحدث بأسم الوزارة ان الحكم – وهو غير ملزم – ربما يتسبب في تشتيت الأنظار بطريقة تلحق الضرر بعملية السلام المعروفة بأسم خارطة الطريق . وضمن هذا السياق أضاف باوتشر قائلاً :"نعتقد أن جهود الأطراف المعنية يجب ان تركز على أقتناص الفرصة التي يمكن أن تحقق تقدماً من خلال خارطة الطريق".

أما رأي بريطانيا في القرار فهو كالعادة مطابق لوجهة النظر الأميركية ، اذ أنها كانت ترى مع بلدان أخرى ان المحكمة الدولية يجب ان تبقى بعيدة عن مناقشة الموضوع والخوض فيه ، محذرة من أن أي رأي تصدره قد يعترض مسار عملية السلام في الشرق الأوسط.

الأجراء المطلوب عمله بعد قرار المحكمة الدولية

يقول مراسل أذاعة (بي بي سي) للشؤون الدبلوماسية ، جوناثان ماركوس ، ان السؤال الحقيقي الذي يبرز الآن بعد ان حكمت المحكمة الدولية بأن الجدار غير شرعي ، هو ما الذي سيتغير؟ ومع ان المرجح أن تسعى الدول العربية الى طلب عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لأصدار قرار يصادق على قرار المحكمة ، الا أن الخبراء يحذرون من توقع اقدام الأمم المتحدة على أتخاذ أي أجراء صارم ، في الأقل بسبب الفيتو الأميركي في مجلس الأمن . ومما يؤكد هذا التحذير أن وزير الخارجية الأسرائيلي

سلفان شالوم كان قد أستبق القرار بمناشدة الرئيس الأميركي جورج بوش بأستخدام حق الفيتو ضد أي قرار من هذا القبيل. وضمن السياق نفسه من المناسب أيضاً الأشارة الى أن ناصر القدوة ممثل الفلسطينيين في الأمم المتحدة كان قد قال أمام الجمعية العامة ان على "أسرائيل أن تختار ما اذا كانت ستعلن انها ، رسمياً وأخلاقياً وقانونياً ، دولة خارجة على القانون ، أو ستتعامل مع الواقع الجديد". ورد عليه ران جيلرمان سفير اسرائيل لدى المنظمة الدولية قائلاً ان تقديم أي دولة أخرى في الشرق الأوسط " توجيهات لأي شخص بشأن حكم القانون ، أو تتهم الأخرين بأنهم خارجون عن القانون ، يعني أننا قد وصلنا بالفعل لمرحلة يدير فيها النزلاء ، السجن".

على أية حال ، لما كان الخيار السياسي الوحيد المفتوح الآن أمام السلطة الفلسطينية هو العودة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بشأن الجدار ، فقد أعلن القدوة عن الخطوة الفلسطينية التي ستعقب قرار المحكمة الدولية ، قائلاً "سنبدأ التحرك التالي في الجمعية العامة بأعتبارها الجهاز في الأمم المتحدة الذي طلب من المحكمة رأيها ، وبعدها سنتوجه الى مجلس الأمن الدولي " . وأضاف قائلاً : " سنعمل من أجل أن تقر الجمعية العامة حكم المحكمة والتأكيد على ضرورة قبوله ، ثم نتقدم بمشروع قرار الى مجلس الأمن لتبني رأي المحكمة".

ويذكر أن الجمعية العامة ليست لديها سلطة لغرض تنفيذ قراراتها على الدول الأعضاء ، لكن يمكن تحويل الأمر بعد ذلك الى مجلس الأمن الذي يملك سلطة فرض العقوبات ، ومن بينها عقوبات أقتصادية .

وعلى هذا الأساس كانت السلطة الفلسطينية قد قالت أنها سترجيء طرح المسألة على مجلس الامن حتى ما بعد الانتخابات الرئاسية الامريكية التي تجري في تشرين الثاني القادم . وحتى يحين هذا الموعد فقد ناقشت الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢١ تموز ٢٠٠٤الطلب الذي قدمته الدول العربية اليها بهذا الخصوص ، وجاء القرار مؤيداً للطلب بأغلبية(١٥٠) صوتاً ، مع (٦) دول غير مؤيدة ، الى جانب (١٨) دولة امتنعت عن التصويت .

ومع ذلك ، فمن المؤمل ان يحظى قرار محكمة لاهاي بالموافقة في مجلس الامن لفرض العقوبات التي لها القدرة على اجباراسرائيل وحملها على ازالة جدار التميز العنصري الاسرائيلي ، لاسباب عديدة ، لعل اهمها هو حق الفيتو الامريكي الذي من شأنه ان يخمد كل الاصوات وينسق كل قرار اخر.

اما كيف ستتم ازالة هذا الجدار في الوقت الراهن ، فهذا سؤال ليس بالامكان ايجاد الجواب المناسب له قبل ان تغرب شمس الامبراطورية الامريكية ، حامية اسرائيل وعرابها القوي ، وان يتمكن العرب من امتلاك ما يكفي من القوة لقلب الموازين لمصلحتهم في المنطقة .

المراجع

١. الجدار الاسرائيلي العازل : تحليل لسلامته القانونية بمقتضى القانونين الامريكي والدولي ، زها حسن وستيفن غولدبرغ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٢/ ٢٠٠٤ .

٢. جريدة الشرق الاوسط ، العدد ٩٣٥٦ ، طبعة بغداد ، السبت ١٠ تموز ٢٠٠٤ .

٣. اذاعة (بي بي سي – لندن) ، اخبار الساعة الخامسة مساء يوم الخميس ٢٢ / ٧/ ٢٠٠٤ ، بتوقيت بغداد .

٤. مجموعة من المقالات المقتبسة من الانترنت من موقع(BBCArabic.com) للايام ١٦،١٠،٤،٣/ تموز / ٢٠٠٤ .